الدولة : المواطنة العالمية

المطلوب: هل يمكن أن أكون إنسانا دون أن أكون مواطنا ؟
هل من تعارض بين المواطنة العالمية وسيادة الدولة ؟
هل من تمييز بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن ؟
ما شروط تحقق المواطنة في صورتها الكونية ؟
هل تختزل المواطنة في حدود الوطن الذي أنتمي إليه ؟

مقدمة:

لا شك أن حقوق الإنسان مسلم بها ذاتيا فهي تجد مبدأها في دلالة الإنسان في معناه الكوني . فهل هذه حقوق كونية أم حقوق خاصة بكل شعب وكل حضارة ؟
. ما دلالة مواطنة عالمية ؟
. ما شروط تحققها في صورتها إنسانية الكونية وماذا تعني
. ظل العولمة السائدة ؟

الموضوع:

إن سلطتنا الكونية + " أريد " + قانون حقيقة السيادة هي
أنت من تصنع بالمواطنة العالمية بوحدة الأفراد و أن يمارسوا حقوقهم من حيث
هم كائنات بشرية لا من حيث هم كائنات قومية [illegible] I+ [illegible]
شروط تحقق المواطنة العالمية ؟

I- شروط تحقق المواطنة العالمية ؟

~~المواطنة~~
يتلازم مفهوم المواطن مع ظهور الدولة من ناحية و يؤسس لشكل من الحكم السياسي الديمقراطي من ناحية أخرى . فنشأة المواطنة يقتضي مفهوم السيادة و لاحقته يفترض سيادة ترتبط بنظام حكم ديمقراطي يجعل من مواطنيه أحرار فاعلين يشاركون في الشأن السياسي و بالتالي يتمتعون بحقوقهم و حرياتهم فلا تقتضي ما يوجبه القانون كنظام أعلى لا تعلوا عليه أي سلطة من الداخل و لكن سيادة مستقلة لا تخضع لأية سلطة من الخارج . حينئذ نتأمل المواطنة فنحيي إنسانيتنا الإنسان من المواطنة لأن ثبت الإنسانية هي ثبت المواطنة .

- يحول الإندماج كل أفق المواطنة العالمية .
فما دلالة مواطن عالمي و هل تأمل في تحقق زمن العولمة ؟

معناه أن يتمتع بحقوقه كإنسان ضمن ~~[illegible]~~ أفق العالم المشترك فالمواطنة العالمية هي حق الأفراد أن يمارسوا حقوقهم من حيث هم كائنات بشرية لا كائنات قومية . إنما حق التمتع بالحق باسم الإنسان الذي تكونه فكلنا بشر فلما لا نتساوى في الحقوق جميعنا دون تمييز و باسم كونية العقل كأعدل توزيع بين البشر يتعين علينا أن نتساوى في الحقوق نحن البشر الذين نسكن الأرض و هي ملكنا جميعنا بتعبيرة (كانط , Kant) هذا الوطن الأم وطن الإنسانية هي القاسم الأنطولوجي المشترك و بالتالي يكون علينا أن نتساوى في الحقوق (الحق الكوسموبوليطي كما حدده Kant) فباسم أحقية ملكية الأرض نمتلك أحقية التمتع بخيراتها بالتساوي .

خاتمة I : هكذا نستنتج في لحظة أولى من تحليلنا
أن المواطنة العالمية إذن تعترف بالإنسانية كشعب واحد يتساوى في القيمة الإنسانية فهي تخترق بذلك الحدود المحلية لتعلن عن مشروع سلام بين الشعوب الكثيرة و المتنوعة . الحل (ط ل) هل يمكن أن يتحقق هذا المشروع السياسي في صورته الكونية أمام كره ثقافة العولمة السياسية الراهنة ؟

II

باسم الكوني ، تحول حقوق الإنسان و الحريات و الديمقراطية يمارس العولمي نفسها كهيمنة قوة سيادية تحكم الأرض بأسرها و تحتكر لوحدها العنف فتنتهك إستقلالية السيادات التي ~~[illegible]~~ تستهدفها إنه العنف العالمي أو الموت العنيف هذا الكابوس الكارثي اللإستنساني الذي يهدد المواطنة أو بالأحرى يعلن نهاية كل مواطنة .

خاتمة II :
هكذا نستنتج في لحظة أخيرة من تحليلنا أن المواطنة العالمية ليست إلا إنتهاك لحقوق الإنسان بإدعاء الكونية فالإغتراب السياسي يلازم الواقع الراهن واقع حرب الثقافات و صدام الحضارات .

Tunisie DEVOIR.TN

الدولة: العنف

القانون / القوة

الحق / القمع

المطالب

* هل تقتضي السيادة العنف؟
* هل من تعارض بين قوة الدولة وحق المواطنة؟
* هل من تناقض بين حاجة الدولة للقوة والإذعان للحرية؟
* هل يحق للدولة ممارسة العنف لإرغام الأفراد من العنف؟

تمهيد: كثيرا ما نخلط بين الحق والعنف، فالحق إقصاء للعنف وحينما يوجد العنف يختفي الحق لا كننا نلاحظ في هكذا تداخله يجب تلمس العناصر يستعمل

* هل يمكن أن يحتاج كل منهما إلى الآخر؟
* هل يمكن أن نشرع للعنف ونحن من ينبذ كل أشكال العنف؟
* وإن إقتضت السيادة العنف فهل من ضوابط على الدولة الإلتزام بها حتى لا تنقلب السلطة إلى تسلط والحكم إلى إستبداد؟

الأسئلة المنتقاة

- على أي نحو نفهم (لا) العنف؟
- هل تستبعد الدولة العنف أم تقتضيه؟

مطلوب (1) مطلوب (2)

- وإن إقتضت السيادة العنف فما هي الضوابط التي على الدولة الإلتزام بها حتى لا تنقلب إلى تسلط واستبداد؟

الجوهر

مقدمة الجوهر: إن شئت القول + "عبد المجيد" + "تعريف المفاهيم" فإن مانعنيه بالسيادة سلطة لا تعلوها عليها أي سلطة في الداخل (نظام أعلى في القانون) وسلطة لا تخضع لأي سلطة من الخارج (سيادة مستقلة).
أما ما نعنيه بالعنف فهو الإستخدام المشروع للعنف القوة

Tunisie DEVOIR.TN

فبأي معنى + (الأطروحة الأصلية) ؟

I - x = y — الدولة = العنف — العنف المشروع

II - x ≠ y — الدولة ≠ العنف — " لا مشروع.

I - الدولة = العنف.

- نظل نتساءل عن علاقة الدولة إن اقترنت بالعنف تاريخيا أو مفهوميا
و ما تم تعريفه بـ ... السيرة لها و تعني بذلك العنف
... أحمى ... الدولة حتى أننا نقول أنه إستدعاء
أشكال العنف في الدولة ... مفهوم ... الدولة ... كافة
... فالدولة هي حق الإستئثار بممارسة العنف المادي المشروع
كما ... فيبر.
... الوجود السياسي للإنسان أي وجوده ... وبواسطة العنف، هو عنف الدولة
... ولة سمات الشرعية. فمن أين يستمد شرعيته ؟

+ - مبررات إستعمال الدولة للعنف

① عنف الدولة هو عنف مضاد لعنف الأفراد: الدولة نظام ... عنف الأفراد، فعنف الأفراد لا يتراجع إلا بعنف الدولة التي تقتضي منهم واجب الإذعان و الطاعة لا ...

② عنف الدولة تبرره طبيعة الإنسان العدوانية، الإنسان أناني ميال لممارسة الطغيان على الغير، عنيف و الشر متأصل فيه كما يذكرني هوبز ما يؤدي إلى حرب الكل ضد الكل الأمر الذي يشرع لعنف الدولة.

③ عنف الدولة يستند إلى ... القانون ضد لا ... بين الأهواء و الرغبات.
الإنسان ... و الرغبات تتصادم فيولد العنف لا يحده إلا عنف الدولة.

④ عنف الدولة تشترطه حماية الحقوق و الحريات من كل إنتهاك محتمل لأن لا أحد يحترم القوانين تلقائيا فلا بد من إقتران القانون بالقوة لتحترم.

خاتمة I: هكذا نستنتج في لحظة أولى من تحليلنا أن القانون يحتاج إلى القوة و يستند إليها ليحترم ... فالسيادة تقتضي عنفا مشروعا في غاية ... عنف الأفراد.
فإذا كانت الدولة تقتضي العنف المشروع والقانون يحتاج إلى القوة فلماذا يشكل ... إرتباطهما مغالطة ؟

- الدولة و العنف (x + y)

نعتبر عنفا مشروعا العنف الذي تمارسه الدولة لأمان الحق والحرية لا لكن الطغي ضد كرامته
العنف الا مشروع هو عنفا يحمي الدولة لا مواطنيها و يخدم غاياتها و مصالحها لا من
ينتمي إليها إذا أحصل منهم مجبرا كرها يا مسلوبي الإرادة ما يهدد مقومات المواطنة
ما سيكرس لعنف آخر ثوري مضاد هو عنف المقاومة الرافض للاستبداد المتمرد
على الطغيان الذي يتوق للعدالة والحرية...

الخاتمة:

هكذا نستنتج في المحطة الأخيرة من تحليلنا أن الحق لا يتأسس على القوة لأن الحق
يحتاج إليها و يستند عليها ليحترم فالدولة الشرعية يتوسط أفرادها
أما الطغيانية فهي التي تدوس أفرادها لذلك فلا بد من الجمع بين الحق
والقوة لأن العدالة بلا قوة عاجزة و القوة بلا عدالة طاغية فلا بد لصاحب
السيادة أن يكون قويا وعادلا.

Tunisie DEVOIR.TN

الدولة : المواطنة العالمية

المطلوب: هل يمكن أن أكون إنسانا دون أن أكون مواطنا ؟
هل من تعارض بين المواطنة العالمية وسيادة الدولة ؟
هل من تمييز بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن ؟
ما شروط تحقق المواطنة في صورتها الكونية ؟
هل تختزل المواطنة في حدود الوطن الذي أنتمي إليه ؟

مقدمة:

لا شك أن حقوق الإنسان مسلم بها دوليا فهي تجد صداها في دلالة الإنسان في معناه الكوني. فهل هذه الحقوق كونية أم حقوق خاصة بكل شعب وبكل حضارة ؟
- ما دلالة مواطنة عالمية ؟
- ما شروط تحققها في صورتها إنسانية الكونية و ماذا تعني
- في ظل العولمة السائدة ؟

الموضوع:

إن سلمنا بالحقوق + "أرندت" + فإننا نتجه نحو السيادة من
أنت من تنتسب بالمواطنة العالمية بوحدة الأفراد و أن يمارسوا حقوقهم من حيث هم كائنات بشرية لا من حيث هم كائنات قومية فما هي I+ و ما هي
شروط تحقق المواطنة العالمية ؟

I- شروط تحقق المواطنة العالمية ؟

~~المواطنة~~

يتلازم مفهوم المواطن مع ظهور الدولة من ناحية و يؤسس لشكل من الحكم السياسي الديمقراطي من ناحية أخرى فنشأة المواطنة يقتضي فعل السيادة و لا تقتضي فعل سيادة ترتبط بنظام حكم ديمقراطي يجعل من مواطنيه أحرار فاعلين يشاركون في الشأن السياسي و بالتالي يتمتعون بحقوقهم و حرياتهم فلا تقتضي ما يوجبه القانون كنظام أعلى لا تعلوا عليه أي سلطة من الداخل و لكن سيادة مستقلة لا تخضع لأية سلطة من الخارج. حينئذ تكون المواطنة تنفي إنسانية الإنسان لأن المواطنة لأن كانت الإنسانية هي قيمة المواطنة.

ـ يحول الإنفتاح على أفق المواطنة العالمية .
فما دلالة مواطن عالمي و هل تأمل في تحققه زمن العولمة ؟

معناه أن يتمتع بحقوقه كإنسان ضمن [illegible] لا أفق العالم المشترك فالمواطنة العالمية هي حق الأفراد أن يمارسوا حقوقهم من حيث هم كائنات بشرية لا كائنات قومية . إنها حق التمتع بالحق باسم الإنسان الذي نكونه فكلنا بشر فلما لا نتساوى في الحقوق جميعنا دون تمييز . و باسم كونية العقل كـ عدل توزيع بين المشترك يتعين علينا أن نتساوى في الحقوق نحن البشر الذين نسكن الأرض و هي ملكنا جميعنا بتعبيرة (كانط, Kant)
هذا الوطن الأم وطن الإنسانية هي القاسم الأنطولوجي المشترك و بالتالي يكون علينا أن نتساوى في الحقوق (الحق الكوسموبوليطي كما حدده Kant)
فبسم أحقية ملكية الأرض نمتلك أحقية التمتع بخيراتها بالتساوي .

ـ نتيجة I : هكذا نستنتج في لحظة أولى من تحليلنا
إن المواطنة العالمية إذن تعترف بالإنسانية كشعب واحد يتساووا في القيمة الإنسانية فهي تخترق بذلك الحدود المحلية لتعلن عن مشروع سلام بين الشعوب الكثيرة و المتنوعة . الحل (لكن) هل يمكن أن يتحقق هذا المشروع السياسي في صورته الكونية أمام كره ثقافة العولمة السياسية الراهنة ؟

II

باسم الكوني تحولت حقوق الإنسان و الحريات و الديمقراطية يمارس العولمي نفسها كهيمنة قوة سيادية تحكم الأرض بأسرها و تحتكر لوحدها العنف فتدفع إستقلالية السيادات التي [illegible] تستهدفها إلى العنف العالمي أو الموت العنيف هذا الكابوس الكارثي " للإستبداد الذي يهدد المواطنة أو بالأحرى يعلن نهاية كل مواطنة .

ـ نتيجة II :
هكذا نستنتج في لحظة أخيرة من تحليلنا أن المواطنة العالمية ليست إلا إنتماء لحقوق الإنسان بإدعاء الكونية فالإغتراب السياسي يلازم الواقع الراهن واقع حرب الثقافات و صدام الحضارات .

Tunisie DEVOIR.TN

الدولة: العنف

القانون / القوة

الحق / القمع

المطلب

* هل تقتضي السيادة العنف؟
* هل من تعارض بين قوة الدولة وحق المواطنة؟
* هل من تناقض بين حاجة الدولة للقوة والإنسان للحرية؟
* هل يحق للدولة ممارسة العنف لإبعاد الأفراد من العنف؟

تمهيد: كثيرا ما نقرن بين الحق والعنف، فالحق إقصاء للعنف وحينما يوجد العنف يختفي الحق لا لكننا نظل في هكذا دوامة حين نلمس المتنافيين يستعملان

* فهل يمكن أن يحتاج كل منهما إلى الآخر؟
* هل يمكن أن نشرع للعنف ونتخلى عن كل أشكال العنف؟
* وإن اقتضت السيادة العنف فهل من ضوابط على الدولة الالتزام بها حتى لا تنقلب السلطة إلى تسلط والحكم إلى استبداد؟

الأسئلة المنتقاة

- على أي نحو نفهم (لا) العنف؟
- هل تستبعد الدولة العنف أم تقتضيه؟ (مشروطة) (ضرورية)
- وإن اقتضت السيادة العنف فما هي الضوابط التي على الدولة الالتزام بها حتى لا تنقلب إلى تسلط واستبداد؟

الجوهر:

مقدمة الجوهر: إن تلقي القول + "عط ليد" + "تعريف المفاهيم" قال مانفيد السيادة سلطة لا تعلوا عليها أي سلطة في الداخل (نظام أعلى من القانون) وسلطة لا تخضع لأي سلطة من الخارج (سيادة مستقلة).

أما ما نعنيه بالعنف فهو الاستخدام المشروع للعنف القوة

فبأي معنى + (الأطروحة الأولى) ؟

I - x = y — فالدولة = العنف — العنف المشروع

II - x ≠ y — الدولة ≠ العنف — " اللامشروع.

I - الدولة = العنف.

- نظل نتحدث عن الدولة إذا افتقدنا كل تعريف تاريخيا أو موضوعيا
وهنا تم تعريفها بسيرة الدولة عبر المسيرة لها ويعني بذلك العنف
عنف أضحى ملازما للدولة حتى أننا نقول أنه إستعاد
أشكال العنف عن الدولة ينتفي مفهومها وسلطة الدولة بعنف كل قوة
حقيقية فالدولة هي حق الإمتياز بممارسة العنف المادي المشروع
كما ترى ماكس فيبر.

فالوجود السياسي للإنسان إذن وجود عنيف وبواسطة العنف، هو كنف الدولة
الغزالي، ذاتيا ولة سمات الشرعية. فمن أين يستمد شرعيته ؟

+ - مبررات إستعمال الدولة للعنف

① عنف الدولة هو عنف مضاد لعنف الأفراد: الدولة نظام عنيف ضد عنف الأفراد، فعنف الأفراد
لا يتراجع إلا بعنف الدولة التي تقتضي منهم واجب الإذعان والتفاني للانتظام

② عنف الدولة تبرره طبيعة الإنسان العدوانية، الإنسان ذئب لأخيه الإنسان مولع بممارسة الطغيان
على الغير، عنيف و الشر متأصل فيه كما ذكر هوبز ما يؤدي إلى حرب الكل
ضد الكل الأمر الذي يشرع لعنف الدولة.

③ عنف الدولة يستند إلى عقلانية القانون ضد لا عقلانية الأهواء والرغبات.
الإنسان راغب بإمتياز و الرغبات تتصادم فيولد العنف لا يحده إلا عنف الدولة.

④ عنف الدولة يفترض حماية الحقوق و الحريات من كل إنتهاك محتمل لأن لا أحد
يحترم القوانين تلقائيا فلا بد من إقتران القانون بالقوة لتحترم.

- خاتمة I: هكذا نستنتج في لحظة أولى من تحليلنا أن القانون يحتاج إلى القوة
و يستند إليها ليحترم ... فالسيادة تقتضي عنفا مشروعا في
غياب ... يحفظ عنف الأفراد.
فإذا كانت الدولة تقتضي العنف المشروع والقانون يحتاج إلى القوة فلماذا يشكل
ارتباطهما معضلة ؟

Tunisie DEVOIR.TN

لا- الدولة و العنف (x + y)

نعتبر هنا مشروعا العنف الذي تمارسه الدولة لأمان الحق والحرية لا لكن الطغيان ضده تدخلها. العنف اللامشروع هو عنفا يحمي الدولة لا مواطنيها و يخدم غاياتها و مصالحها لا من ينتمي إليها إذ لا يجعل منهم مجرد رعايا مسلوبي الإرادة، ما يهدد مقومات المواطنة ما يبرر لعنف آخر ثوري مضاد هو عنف المقاومة الرافض للاستبداد المتمرد على الطغيان الذي يتوق للعدالة والحرية...

الخاتمة:

هكذا نستنتج في المحلة الأخيرة من تحليلنا أن الحق لا يتأسس على القوة لا لكن يحتاج إليها و يستند عليها ليحترم فالدولة الشرعية تحترم أفرادها أما الطاغية فهي التي تدوس أفرادها لذلك فلا بد من الجمع بين الحق و القوة لأن العدالة بلا قوة عاجزة و القوة بلا عدالة طاغية فلا بد لرجل السياسة أن يكون قويا و عادلا.